



REX / 526

التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المسودة الأولية لتقرير المعلومات

قسم العلاقات الخارجية

التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

المقررة: ليديا بافيتش روغوشيتش

لعاية أعضاء مجموعة الدراسة

2020/11/26

andreas.berger@eesc.europa.eu

أندرياس بيرجر

2020/11/26

قمة يوروميد 2020

للتواصل

المدير

تاريخ الوثيقة

التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط

مجموعة الدراسة

هيلينا دي فيليب لتونين (إسبانيا- مج. 1)
ليديا بافيتش روغوشيتش (كرواتيا – مج. 3)

الرئيسة

المقررة

سينزيا ديل ريو (إيطاليا – مج. 2) (القاعدة 62 - لوسي ستودنيون)

الأعضاء

ألفريد ججدوسيك (النمسا – مج. 3)
باتاجيوتيس جكوفاس (اليونان – مج. 3)
هنري مالوس (فرنسا – مج. 1) (القاعدة 62 -إيمانويل بوتو-ستابس)
مانثوس مافروماتيس (قبرص – مج. 1)
جورجوس بترولوس (اليونان – مج. 2)
أوزليم يلدريم (فرنسا – مج. 2)

روبرت باشيكو عن المقرر

الخبير

2020/02/20
المادة 34 من النظام الداخلي
تقرير المعلومات

قرار الجمعية العامة
الأساس القانوني

العلاقات الخارجية (REX)
ي ي / ش ش / س س س س
ي ي / ش ش / س س س س
...
... / ... / ...

القسم المسؤول
اعتمد في القسم
اعتمد في الجلسة العامة
الجلسة العامة رقم
نتيجة التصويت
(مع / ضد / الممتنعون)

1. مقدمة

1.1. قررت لجنة المتابعة يوروميد التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية التركيز خلال عام 2020 على قضية التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. حيث سيتم تقديم تحليل أولي في قمة يوروميد المختلطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة المزمع عقدها في 26 نوفمبر 2020 بهدف تعميق الحوار والتبادل الإقليمي. وستتضمن الوثيقة النهائية التعليقات والتوصيات المنبثقة عن مناقشة القمة.

1.2. إن الغرض من هذه الوثيقة هو:

– تحليل الوضع فيما يخص تحقيق التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط وتسلط الضوء على تحديات معينة، من بينها التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الحكم الرشيد
– الحث على التحليل والنقاش المشتركين، والتطرق إلى الإجراءات اللازمة وإمكانيات التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، مع وضع التأثيرات الأخيرة لكوفيد 19 أيضاً بعين الاعتبار.

1.3. يعد هذا التقرير مكملاً لتقارير المعلومات السابقة بشأن التعليم والتدريب المهني في المنطقة الأورو-متوسطية ورقمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2. الاستنتاجات والتوصيات

2.1. يسلط تقرير التقييم الخامس الصادر عن الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPPC, 2013) الضوء على منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتبارها واحدة من أكثر المناطق عرضة لتأثيرات الاحتباس الحراري في العالم. كما تعاني دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من معدلات بطالة عالية، خاصة بين الشباب والنساء. وتزيد الاختلافات الكبيرة بين البلدان من حيث مستويات التنمية ونمط المعيشة، إلى جانب النزاعات في المنطقة، والتي تؤثر فعلاً بشكل سلبي على الحياة والتنمية، من شدة التحديات التي تواجه المستقبل المستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. إضافة إلى التحديات الجديدة التي نشأت عن كوفيد 19، خاصة فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك، تعد التنمية المستدامة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر أمراً مهماً للمنطقة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والعادلة.

2.2. يعتبر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بمثابة أولويتين بالنسبة للعديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن معرفة معظم صانعي القرار وقدراتهم ومواردهم وإرادتهم غير كافية حتى يتسنى تنفيذ هاتين الأولويتين بشكل عملي، حيث يتعين بذل مجهودات أكبر بكثير من أجل تعزيز السياسات المتكاملة بدلاً من السياسات القطاعية. وهناك أيضاً حاجة ملحة لتهيئة الظروف المناسبة لاقتصاد أزرق مستدام وحوكمة فعالة للبحر.

2.3. تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة شديدة التنوع، وإذا كان الاستثمار في رأس المال البشري ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة لهذه البلدان، فهو مهم أيضاً من أجل ضمان الاستقرار والأمن، إذ يشكل تعليم الشباب وتدريبهم تحدياً كبيراً وأداة قوية لمقاومة الانقسامات ومنع التطرف. كما ينبغي ضمان المساواة في الحقوق والفرص المتاحة أمام المرأة بوصف ذلك إسهاماً في التنمية الشاملة والولوج إلى عالم العمل بصورة متكافئة. أيضاً، بات الفقر الناجم عن فيروس كوفيد-19 يشكل عبئاً إضافياً على التنمية بمستوى تأثير لا زال غير واضح.

2.4. إذا كان التحول إلى اقتصاد الطاقة منخفضة الكربون والكفاءة في استهلاك الموارد سيؤثر بشكل عميق على المناخ، فإن له أيضا فوائد تشمل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وإزالة الغابات. الأمر الذي من شأنه أن يخلق الحاجة إلى "انتقال عادل" يأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي على العمال والمجتمعات عند الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية إلى أهمية رعاية توجّهات ريادة الأعمال والمهارات الرقمية. كما يجب أن تكون الجهود جماعية وأن تشمل الشركات والحكومات الوطنية ومجموعة من الأطراف ذات العلاقة. لقد أبرزت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 مدى أهمية وجود إنتاج محلي يمكن للمجتمع الاعتماد عليه.

2.5. أثرت الاحتياطات والتباعد الجسدي بشكل كبير على طريقة تلقين التعليم، مما أدى إلى حتمية استخدام التقنيات الحديثة. غير أن العديد من الطلاب ليس لديهم القدرة على دفع ثمن اشتراك الإنترنت أو شراء أجهزة الكمبيوتر المحمولة، لذلك، ينبغي توفير الموارد الضرورية للطلاب المحتاجين من أجل ضمان نجاح تجربة التعلم عبر الإنترنت من قبل وزارات التعليم أو من خلال قنوات أخرى.

2.6. ينبغي الحفاظ على البنية التحتية العامة والخدمات العامة، حيث ثبت أنها الأكثر أهمية في هذه الأزمة. كما يجب أن يعترف صانعو القرار بدور منظمات المجتمع المدني والعديد من المتطوعين في مساعدة الناس والمجموعات المهمشة والمجتمعات المعوزة. يجب أن يكون الانتعاش الاقتصادي لما بعد الوباء مقبولاً بيئياً واجتماعياً حتى يتسنى مواجهة أزمة مناخية أعمق بكثير.

2.7. يضطلع تعزيز الحوكمة وتطوير السياسات ذات الصلة بدور مهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 نهجاً متكاملًا بدلاً من الجهود المبذولة على أساس كل غاية على حدة أو هدف تلو الآخر.

2.8. تعد خطة عام 2030 مسؤولية جماعية عالمية تطال جميع المستويات. ومن أجل التصدي للتحديات السياسية في عالم معقد ومترابط، يعتبر اتساق السياسات عنصراً مهماً للتوفيق وإنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يمكن للسياسات المتكاملة والمتسقة، المدعومة بآليات مؤسسية قوية، أن تسهم في التحول نحو مجتمعات مستدامة.

2.9. إن مبدأ "الن يتخلف أحد عن الركب" هو مبدأ أساسي من أهداف التنمية المستدامة – حيث تعد المساواة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أموراً جوهرية لتحقيق كافة الأهداف. كما يتعين على الحكومات أن تضمن بيئة مواتية تسمح بانخراط المجتمع المدني فيها والعمل بحرية.

2.10. تنتج عن عملية التحول بعض المخاطر، ولكنها تتيح أيضاً فرصاً استثنائية، لذا، من المهم ربط الفرص التجارية بتطوير الحلول المستدامة. ومن بين المجالات ذات الأولوية نجد: الوقاية من تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، والاقتصاد الدائري، ومنع التلوث، والاستخدام المستدام للموارد المائية والبحرية، والنظم البيئية الصحية.

2.11. يجب أن يكون التضامن ومكافحة عدم المساواة والمجتمع العادل وحماية حقوق الإنسان على رأس جدول أعمال الحكومات، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مجتمعات ديمقراطية ومزدهرة يستطيع الشباب البقاء فيها. ويضطلع المجتمع المدني بمهمة المنفذ الذي يجعل من الفضاء المدني ضرورياً لتحقيق خطة عام 2030 عبر نهج تصاعدي ينطلق من القاعدة.

2.12. يعد التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات واتساق السياسات أموراً أساسية وحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتبرز هنا الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود للاستفادة من التمويل الخاص لتنفيذ أهداف

التنمية المستدامة، وبشكل أساسي من خلال خلق بيئة أعمال استباقية، في ظل سيادة القانون والاستقرار السياسي، لذا، ينبغي تقديم المساعدة لبلدان الشرق والجنوب من خلال مساعدات وبرامج الاتحاد الأوروبي الإنمائية، سواء الثنائية أو الإقليمية، من أجل مواجهة التحديات المناخية والبيئية، وزيادة الضغوط على الموارد، وعدم المساواة وتعزيز الحوكمة، والكفاح ضد الفساد وضمان حرية وسائل الإعلام.

3. التعليقات العامة

3.1. لقد تأثرت منطقة البحر الأبيض المتوسط بالفعل من جراء تغير المناخ، وستظل متأثرة بشدة مستقبلاً. حيث سيؤدي ارتفاع متوسط درجات الحرارة¹ وتغير نمط هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر إلى حدوث آثار مدمرة على موارد المياه، والتنوع البيولوجي، وصحة الإنسان والزراعة والسياحة. وتمثل هذه التهديدات تحديات غير عادية للحكومة وتستدعي بذل جهود كبيرة لتقليل آثارها السلبية وبناء القدرة على التكيف.

3.2. تعاني بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من ارتفاع معدلات البطالة، خصوصاً بين الشباب والنساء. لذلك تعد التنمية المستدامة وتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر أمران مهمان بالنسبة للمنطقة لدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام والعدل، فضلاً عن خلق فرص العمل الشاملة. أيضاً، لقد نجم عن جائحة كوفيد 19 تحديات أخرى جديدة؛ لا سيما فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الاجتماعي؛ ورغم أن ذلك يمكن أن يعود بالنفع على البيئة على المدى القصير، إلا أن هذا قد لا يكون هو الحال على المدى الطويل لأن الأزمات وتدهور الاقتصاد قد يفرضان ضغوطاً إضافية على البيئة.

3.3. قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر المتوسط²، مع مراعاته لأهمية التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية داخل المنطقة، بوضع استراتيجية متوسطة للتنمية المستدامة 2016-2025، من خلال عملية تشاركية. وتنص الوثيقة بوضوح على أن التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لأن المنطقة تخضع لضغط كبير، وبصفتها بحراً مغلقاً، فهي معرضة بشكل خاص للتلوث. وتستضيف سواحلها حوالي 30 ٪ من السياح الوافدين في العالم، مما يؤدي إلى نمو كبير في المدن والبنية التحتية السياحية، مع ضغوط كبيرة فيما يتعلق بالنمو السكاني وتراكم الأنشطة الاقتصادية في بيئة هشة، إلخ. ومن ناحية أخرى، تعتمد الزراعة المتوسطة بالكامل على استدامة المناظر الطبيعية الريفية والموارد وظروف العمل اللائقة.

3.4. تزيد الاختلافات الكبيرة في مستويات التنمية ومستوى المعيشة بين الدول، جنباً إلى جنب مع الصراعات في المنطقة، والتي لها بالفعل تأثير سلبي على الاستثمار والتنمية، من شدة التحديات التي تواجه المستقبل المستدام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وتتفاقم هشاشة المنطقة بسبب حساسيتها لتغير المناخ؛ حيث اعتبر الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في تقرير التقييم الخامس، النظم الإيكولوجية للبحر الأبيض المتوسط من بين أكثر النظم البيئية تأثراً بدوافع تغير المناخ العالمي.

3.5. يعتبر الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة بمثابة أولويتين بالنسبة للعديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن المعرفة والقدرات غير كافية حتى يتسنى تنفيذ هاتين الأولويتين بشكل عملي، حيث يتعين بذل مجهودات أكبر بكثير من أجل تعزيز السياسات المتكاملة بدلاً من السياسات القطاعية.

3.6. تتخلف بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط ككل عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وفي الوقت نفسه، تشهد العديد من أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة توجهات إيجابية يمكن البناء

1. تُظهر مؤشرات المناخ العالمي أن متوسط السنوات الخمس الأخيرة أعلى بمقدار 1.1 درجة مئوية عما كان عليه في فترة ما قبل الصناعة، في حين أنه في أوروبا بأكملها أعلى بنحو 2.0 درجة مئوية مما كان عليه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة / خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

عليها لدعم التنفيذ السريع لها. وعلى الرغم من الاختلافات الكبيرة بين هذه البلدان، إلا أنها تشترك في عدد من تحديات التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بما يلي: الصراع والعنف وسوء الإدارة؛ وموارد المياه ومصايد الأسماك؛ وإدارة المخلفات؛ وسلامة البيئة؛ والزراعة المستدامة؛ وسوء التغذية؛ وإزالة الكربون والتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة؛ ودور المرأة في المجتمع والمساواة بين الجنسين؛ وإعادة تصور المناطق الحضرية ودعم منظمات المجتمع المدني والبحث والابتكار والتوظيف. لقد بات هناك فهم متزايد في المنطقة للروابط بين الاستقرار والتنمية المستدامة، وأيضاً فيما يخص دمج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي وعمليات الإصلاح القطاعي.

3.7. هناك حاجة في معظم المحافظات إلى جمع البيانات، وإدارة البيانات، واستخدام البيانات الضخمة خلال الوقت الحقيقي، ووجود أنظمة شفافة لدعم تبادل البيانات واتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، فمن خلال التركيز على أهداف التنمية المستدامة وجمع البيانات حول المؤشرات المختلفة، يمكن للبلدان أن تنتقل بسهولة أكبر إلى خرائط الطريق لمواجهة تحديات التنمية. إذ لا تزال المنطقة بأسرها بحاجة إلى تسريع الجهود في جميع مجالات التنمية المستدامة.

4. الاستدامة البيئية

4.1. تؤثر الضغوط غير المسبوقة الناجمة عن تغير المناخ على الموارد الطبيعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتشكل مخاطر اجتماعية واقتصادية وبيئية جديدة (على سبيل المثال، في عام 2015، غمرت المياه أجزاء من الصحراء المغربية).

4.2. يعد تغير المناخ متعدد الطبقات وبعيد المدى، ويشمل بعض النتائج غير المعروفة لنقص الأكسجين في البحر، مما قد يكون له تأثيرات كبيرة على الحياة البحرية. حيث سيؤدي الارتفاع في درجات الحرارة إلى انخفاض في كمية المياه المتاحة، بالإضافة إلى انخفاض جودتها وزيادة الطلب عليها. حيث يهدد تغير المناخ بانقراض العديد من الأنواع في الموائل الرطبة للبحر الأبيض المتوسط، وعلى الأخص في إسبانيا وإسرائيل ودالماتيا في كرواتيا.

4.3 4.3. واجهت الأجزاء الشرقية من البحر الأبيض المتوسط أعلى معدل لحالات الجفاف في 900 عام الماضية. وحالياً، تبلغ البصمة البيئية للتنمية ضعف ارتفاعها في أي مكان آخر في العالم. ومن بين البلدان العشر التي لديها أكبر بصمة بيئية متعلقة بالمياه، هناك خمسة بلدان في البحر الأبيض المتوسط (البرتغال وإسبانيا وإيطاليا واليونان وقبرص). يذهب حوالي 82٪ من استهلاك المياه في جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى الزراعة، وبالتالي، من الضروري نهج طرق مبتكرة لإنفاذ السياسات والتدابير التي تهدف إلى تحقيق التمويل المستدام للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك مصادر التمويل المختلفة. لذلك، ترحب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية بجدول أعمال الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) حول المياه والاستراتيجية المالية للمياه.

4.4. تتنبأ تقديرات الاقتصاد الكلي لتأثير تغير المناخ على اقتصادات البلدان الفردية بتأثير كبير على السياحة والزراعة. مما يفرض الحاجة الملحة إلى تهيئة الظروف المناسبة لاقتصاد أزرق مستدام وإدارة فعالة للبحر، مثل العديد من الأنشطة التي تعتبر جزءاً من الاقتصاد الأزرق (مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وبناء السفن والسياحة بالإضافة إلى الصناعات الناشئة بما في ذلك طاقة المحيطات والتكنولوجيا الحيوية) والتي لا تزال تنتج عنها تأثيرات كبيرة مباشرة أو غير مباشرة على صحة النظم البيئية البحرية.

4.5. تقوم العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط بتنفيذ أعمال ضارة على الشاطئ، متجاهلة الفوائد الهائلة التي توفرها السواحل الطبيعية، والتي لا تزال ضرورية لإصلاح الأضرار الناجمة عن تآكل السواحل. حيث سيظل

تغير المناخ جميع هذه الحمولات الزائدة على النظام البيئي، لذا يجب أن تكون هذه فرصة لتغيير علاقتنا مع الطبيعة والبيئة.

4.6 يمكن للحكومات أن تمهد الطريق لنظام طاقة منزوع الكربون بالكامل بحلول منتصف القرن وإنعاش الاقتصادات المتضررة من كوفيد 19 من خلال تكييف حزم تحفيزية لتعزيز تقنيات الطاقة النظيفة، وفقاً لتقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، تمتلك الحكومات مجموعة واسعة من الخيارات للقيام بذلك، بدءاً من الحوافز الضريبية لمشتري الألواح الشمسية لمنازلهم إلى الاستثمار العام لتحسين الربط البيئي لشبكات الطاقة الوطنية أو لإعادة تصميم الشبكات للتعامل مع حصة أكبر من مصادر الطاقة المتجددة. ومن شأن مثل هذا الاستثمار أن يضاعف عدد الوظائف في الطاقة المتجددة أربع مرات، أكثر من الوظائف المفقودة في صناعة الوقود الأحفوري

4.7 يزيد تغير المناخ من مخاطر حدوث كوارث جديدة، الأمر الذي يتطلب من البلدان التخطيط لسن تشريعات للوقاية من الكوارث والتخفيف من حدتها، واعتماد المعرفة العلمية الجديدة، وضمان اتساق أنظمة الحد من مخاطر الكوارث وسياسات التكيف مع تغير المناخ والتنسيق بينها، وكذلك العمل المشترك بين الدول.

4.8 لا تزال بلدان جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات كبيرة من أجل تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية (درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه)؛ الهدف 7 - طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (إنتاج الكهرباء المتجددة، النسبة المئوية من إجمالي إنتاج الكهرباء)؛ الهدف 9 - الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، والهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولين (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون)، أما فيما يتعلق بالهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة - المدن والمجتمعات المحلية المستدامة فلم يتحسن الوضع في معظم البلدان.

4.9 هناك توجه إيجابي واضح في معظم البلدان فيما يتعلق بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة - العمل المناخي؛ وكذلك الأمر في بلدان شمال إفريقيا بالنسبة للهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع، والهدف 7 - الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة والهدف 15 - الحياة في البر. ومن بين الحلول لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، تم الإقرار بما يلي: المبادرات المشتركة بين العديد من البلدان بشأن الأمن الغذائي وتحتية المياه وتكنولوجيا معالجة المياه ومن خلال بناء القدرات وتمويل إمدادات المياه والصرف الصحي؛ معالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها وزيادة الوعي.

4.10 أثبتت الإدارة المتكاملة للعديد من التحديات (مثل العلاقة بين المياه والطاقة والغذاء (ارتباط WEF)) أنها أكثر كفاءة، مثل استخدام الطاقة المتجددة ليس فقط لإنتاج الطاقة ولكن أيضاً لمحطات تحلية المياه؛ واستخدام المياه بكفاءة أكبر في أنظمة الزراعة، إلى جانب استخدام الطاقة الشمسية لضخ المياه؛ أو إعادة تدوير المياه لاستخدامها في الزراعة. وبالتالي، من المعلوم أن المياه مورد مهم للغاية، لأنه يرتبط بإنتاج الغذاء، ويؤثر استخدامه الفعال بشكل غير مباشر على العديد من أهداف التنمية المستدامة.

4.11 ومن خلال التركيز على نهج المتبع من بلد إلى آخر: تنصدر الجزائر من بين دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تظهر توجهات إيجابية نحو تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. فيما تكافح مصر في الغالب مع تلوث الهواء والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة - الحياة تحت الماء، والذي يمثل مشكلة لجميع دول شمال إفريقيا تقريباً. أما الأردن فقد حقق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة - العمل المناخي والهدف 15 - الحياة في البر؛ وهو أيضاً في طريقه تحقيق الهدفين 6 و7 من أهداف التنمية المستدامة. ولقد حقق لبنان الهدف 1 - القضاء على الفقر وحقق الهدف 6 - المياه النظيفة والنظافة الصحية، ولكنه يكافح في الغالب من أجل تحقيق الهدف 11 - المدن والمجتمعات المستدامة، بسبب نسبة التلوث العالي وعدم وجود وسائل النقل العام عملياً. ويفقد كل من المغرب وتونس الزخم بالنسبة للهدف 11 بسبب تلوث الهواء، والهدف

15 - التنوع البيولوجي. فيما تفتقر البلدان التي تعاني من الصراع مثل ليبيا وسوريا وفلسطين إلى التمويل اللازم لإنشاء بنية تحتية جديدة من شأنها أن تخفف من مشاكلها البيئية.

4.12 تدعم معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مبادرة وضع الخطة الخضراء الأوروبية في مركز الانتعاش الاقتصادي لما بعد الوباء. وتلتزم معظم دول البحر الأبيض المتوسط أيضًا بالاقتصاد الأخضر، على سبيل المثال تعد الخطة المغربية "الجيل الأخضر 2020-2030" بمثابة استراتيجية جديدة تقوم على الاستفادة من إنجازات مخطط المغرب الأخضر، من خلال تبني رؤية جديدة للقطاع الفلاحي. ولعله من الدروس المستفادة خلال فترة الوباء هو الحاجة إلى الاعتماد على الموارد الوطنية والتركيز على الإنتاج المحلي، مما قد يكون له تأثير قوي على سياسات الطاقة والزراعة.

4.13 يمكننا الإشارة هنا إلى بعض الممارسات الجيدة التي يمكن للمناطق والبلدان الأخرى التعلم منها، كما ينبغي العمل على تعزيزها: على سبيل المثال يعد المغرب موطنًا لأكبر مزرعة للطاقة الشمسية المركزة في العالم، وهي مشيدة على مساحة تزيد عن 3000 هكتار، وتنتج ما يكفي من الكهرباء لتشغيل مدينة تبلغ مساحتها ضعف مساحة مراكش. وتساهم مختلف المبادرات التي تنطلق من القاعدة من خلال منظمات المجتمع المدني في إحداث تحسن مهم ووضوح للمشكلات البيئية، خاصة مع إشراك الشباب والقطاع الخاص والحكومات، ونجد هنا حالتين من هذا القبيل، وهما: مبادرة VeryNile (مصر) - والتي أطلقتها المؤسستين الاجتماعيتين المصريتين "جرينيش" و"بسيطة" - وهي المبادرة / الحملة الأولى لتطوير وسائل لتنظيف النيل على نطاق واسع، مع زيادة الوعي بأهمية حماية البيئة. ولقد حشدت المبادرة أكثر من 3600 متطوع في أعمال التنظيف، وقامت بتنظيف أكثر من 50000 كجم من النفايات من نهر النيل. والمبادرة الثانية هي Live Love Recycle (لبنان) - وهي حملة / مبادرة تركز على زيادة الوعي بالمشاكل البيئية وتعبئة المجتمعات للتطوع في الأعمال البيئية.

5. الاستدامة الاجتماعية

5.1 تعد منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة شديدة التنوع. فمن جهة؛ هناك مصر التي يقرب عدد سكانها من 100 مليون نسمة، ومن جهة أخرى؛ هناك الجبل الأسود الذي يبلغ تعداد سكانه حوالي 600000 نسمة ومالطا أقل من 500000 نسمة. إن متوسط العمر في شمال أفريقيا هو 25.5 سنة. وفي المقابل، نجد دولاً في الاتحاد الأوروبي تعاني من شيخوخة سكانية، وهي جهات مرغوبة للعديد من المهاجرين من جنوب البحر الأبيض المتوسط. لذا، إذا كان الاستثمار في رأس المال البشري ضروريًا لتحقيق التنمية المستدامة لهذه البلدان، فهو مهم أيضًا من أجل ضمان الاستقرار والأمن في منطقة اليوروميد.

إذ. أيضا، بات الفقر الناجم عن فيروس كوفيد-19 يشكل عبئًا إضافيًا على التنمية بمستوى تأثيرٍ لا زال غير واضح

5.2 يشكل تعليم الشباب وتدريبهم تحديًا كبيرًا وأداة قوية لمقاومة الانقسامات ومنع التطرف. كما ينبغي ضمان المساواة في الحقوق والفرص المتاحة أمام المرأة بوصف ذلك إسهامًا في التنمية الشاملة والولوج إلى عالم العمل بصورة متكافئة. وتجدر الدعوة هنا إلى مستوى أعلى من التضامن، فضلاً عن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، إذ أن الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين يمكن أن تكون أمرًا أساسيًا يتيح تجاوز تبعات كوفيد-19 والتعافي منها بشكل ناجح ومتأزر.

5.3 إذا كان التحول إلى اقتصاد الطاقة منخفضة الكربون والكفاءة في استهلاك الموارد سيؤثر بشكل عميق على المناخ، فإن له أيضًا فوائد تشمل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وإزالة الغابات، الأمر الذي من شأنه أن يخلق فرصا اقتصادية جديدة ويساهم في تقليل الضغط على الموارد الطبيعية وخلق فرص عمل محلية

واستقرار اجتماعي واقتصادي وتحسين ظروف المعيشة، حيث سيصبح من السهل حينئذ تقليل دعم الوقود الأحفوري (على سبيل المثال في الجزائر)، حيث غالبًا ما يستخدم هذا الدعم كأداة للحفاظ على السلام الاجتماعي في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما يخلق الحاجة إلى "انتقال عادل" (بأخذ في الاعتبار الأثر الاجتماعي على العمال والمجتمعات عند الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون). كما يجب أن تكون الجهود جماعية وأن تشمل الشركات والحكومات الوطنية ومجموعة من الأطراف ذات العلاقة.

5.4. يتداخل الانتقال العادل مع العديد من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 13 - العمل المناخي والهدف 8 - العمل اللائق والنمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يؤثر الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون بشكل إيجابي في نهاية المطاف على الوظائف التي تعتمد بشكل مباشر على خدمات النظم البيئية الصحية، بما في ذلك تلك الموجودة في إفريقيا³. حيث تتعلق الغالبية العظمى لهذه الوظائف بالزراعة. ومن ناحية أخرى، من المحتمل أن يتعرض الكثير من الأشخاص العاملين في الصناعات التي تساهم في التدهور البيئي للخطر بسبب التحول الأخضر. ويضمن الشروع في انتقال عادل وضع هؤلاء العمال بعين الاعتبار. كما يمكن أيضًا اعتبار التحول فرصة لخلق وظائف جديدة تدخل في إطار البنية التحتية الخضراء التي ينبغي بناؤها.

5.5. لقد أدت جائحة كوفيد 19 في الوقت الحالي إلى انخفاض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، ومن بين الفئات الأكثر تضررًا الفئات الاجتماعية المهمشة، حيث فقد العديد منهم وظائفهم، كما عانى بشكل أكبر أصحاب المهن الحرة والعاملون لحسابهم الخاص والعمال المهاجرون وجميع أولئك الذين يمتهنون عملاً غير مستقر. ويتعين على القادة في القطاعات العامة والخاصة والاجتماعية اتخاذ قرارات صعبة توازن ما بين الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية، بالنظر إلى أن التماسك الاجتماعي يتعرض بالفعل لضغوط شديدة من الشعبوية والتحديات الأخرى التي كانت موجودة قبل كوفيد 19. لقد أظهرت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد 19 مدى أهمية وجود إنتاج محلي يمكن للمجتمع الاعتماد عليه.

5.6. على المدى المتوسط، سيؤدي على الأرجح ضعف شبكات الضمان الاجتماعي، والحالة المزريّة لخزائن بعض البلدان، وتقلص عائدات النفط في بلدان أخرى، وقطاع السياحة المدمر، إضافة إلى أمور أخرى، إلى مواقف مأساوية وتضخيم للمشاكل الحالية مثل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

5.7. ومن ناحية أخرى، ستوفر تبعات الوباء فرصة للتعليم من العديد من الابتكارات والتجارب الاجتماعية، وفهم أي من الابتكارات التي يمكن أن تحقق تقدمًا كبيرًا في الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع إذا ما تم تبنيها على أساس دائم. وتعد ريادة الأعمال الرقمية وسيلة واعدة لخلق فرص عمل للشباب والشابات في البلدان الأوروبية والمتوسطة التي تعاني من البطالة، لكن إمكاناتها لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وتشير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية إلى أهمية رعاية توجّهات ريادة الأعمال والمهارات الرقمية.

5.8. أثرت الاحتياطات والتباعد الجسدي بشكل كبير على طريقة تلقين التعليم، مما أدى إلى حتمية استخدام التقنيات الحديثة. حيث سيتم تدريجياً تقديم نموذج هجين للتعليم (التعلم الممتزج)، والذي يجمع بين الفصول التي ينبغي حضورها في الحرم الجامعي أو في المدرسة والمحتوى الذي يمكن حضوره عبر الإنترنت، على الرغم من أن الفهم يكون أعمق من خلال إجراء المناقشات مع الطلاب الآخرين والمعلم، وهو الأمر الذي يحدث بشكل فعال للغاية في الفصل الدراسي. إلا أن الصعوبات التي تتم مواجهتها عند التدريس عبر الإنترنت تظل مرتبطة بتوفر الإنترنت والمعدات ذات الصلة، ذلك أن العديد من الطلاب ليس لديهم القدرة على دفع مقابل اشتراك الإنترنت أو شراء أجهزة الكمبيوتر المحمولة، حيث يمكن أن يعوق نقص الموارد إمكانية بث الدروس عبر الإنترنت. لذلك، ينبغي توفير الموارد الضرورية للطلاب المحتاجين من أجل ضمان نجاح تجربة التعلم عبر الإنترنت من قبل وزارات التعليم أو من خلال قنوات أخرى.

³ منظمة العمل الدولية، 2014.

5.9. لقد أظهرت الأزمة الحالية أهمية البنية التحتية العامة والقطاع العام اللذين يكفلان تلبية حقوق واحتياجات الإنسان الأساسية. نحن بحاجة إلى الحفاظ على البنية التحتية العامة والخدمات العامة، حيث ثبت أنها الأكثر أهمية في هذه الأزمة. كما يجب أن يعترف صانعو القرار بدور منظمات المجتمع المدني والعديد من المتطوعين في مساعدة الناس والمجموعات المهمشة والمجتمعات المعوزة، كما ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيط السياسات والاستراتيجيات الجديدة والمشاريع الكبيرة. وتشدد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية على أنه لا ينبغي وقف الدعم المقدم لهذه المنظمات بسبب جائحة كوفيد 19.

5.10. يجب أن يكون الانتعاش الاقتصادي لما بعد الوباء مقبولاً بيئياً واجتماعياً حتى يتسنى مواجهة أزمة مناخية أعمق بكثير. وتجدر الدعوة هنا إلى مستوى أعلى من التضامن، فضلاً عن تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، إذ أن الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين يمكن أن تكون أمراً أساسياً يتيح الاستجابة والتعافي بشكل ناجح ومتأزر. إن الإفصاح الشفاف والدقيق من قبل الحكومة يُمكن المواطنين من اتخاذ إجراءات مسؤولة ومخففة للحد من العدوى. ويتعين على الحكومات أن تتصرف بنزاهة، وأن تفتح نفسها للتدقيق العام وأن تتراجع عن سلطات الطوارئ بعد الوباء. للأسف، تظل هناك بعض المخاطر المحدقة، نظراً للحاجة إلى التعافي السريع، حيث سيتم التخلي عن النتائج الجيدة التي تم تحقيقها حتى الآن فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، وستستبعد الأهداف من خطط التنمية المستقبلية.

6. الحكم الرشيد

6.1. يضطلع تعزيز الحوكمة وتطوير السياسات ذات الصلة بدور مهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 نهجاً متكاملًا بدلاً من الجهود المبدولة على أساس كل غاية على حدة أو هدف تلو الآخر. وبالنظر إلى أن الهياكل الإدارية الحالية تعتمد إلى حد كبير على السياسات القطاعية المنقسمة، فإن مثل هذا النهج يعد تحدياً للعمليات التقليدية وينبغي أن يدفع بالقطاعات المختلفة نحو البحث عن أوجه التآزر بين خططها القطاعية المنفصلة. ويفتقر عادة صانعو السياسات إلى الأدوات التي تسمح بتحديد التفاعلات الأكثر أهمية التي تستوجب المعالجة، والأدلة التي تتيح إظهار كيف يمكن للتدخلات والسياسات الخاصة المساعدة في تحقيق الأهداف العالمية أو إعاقته التقدم نحو تحقيقها. وسيكون التعاون عبر القطاعات والاعتراف بالمفاضلات التي يتعين القيام بها في بعض الأحيان، إحدى الخطوات المهمة نحو خلق فهم لكيفية تعزيز النهج المتكامل واتساق السياسات لتوجيه التخطيط بشكل أفضل.

6.2. قد لا تسفر التحسينات بشأن الحوكمة إلى نتائج مثيرة للإعجاب على الفور، ولكنها ستؤدي ثمارها بشكل كبير على المدى الطويل. إن اتباع استراتيجية تنمية متكاملة يمكن أن ينتج مردوداً أكبر من مجموع التأثيرات الفردية ويؤدي إلى تقدم مذهل في جميع جوانب التنمية. ذلك أن التنفيذ الناجح للنهج الشامل سيمكن الدول من تحقيق المزيد من أهداف التنمية المستدامة المختارة باعتبارها مهمة للبلدان الفردية.

6.3. تعد خطة عام 2030 مسؤولية جماعية عالمية تطال جميع المستويات؛ العالمية والوطنية والمحلية. ومن أجل التصدي للتحديات السياسية في عالم معقد ومترابط، يعتبر اتساق السياسات عنصراً مهماً للتوفيق وإنجاز التحولات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

6.4. تواجه الحكومات تحديات أثناء تحركها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. حيث يمكن للسياسات المتكاملة والمتسقة، المدعومة بالبيانات مؤسسية قوية، أن تسهم في التحول نحو مجتمعات مستدامة. ينبغي أن يكون قياس هدف التنمية المستدامة 14-17 (تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية المستدامة) أكثر واقعية، فمن

الضروري قياس مدى الالتزام السياسي بالاتساق وآليات التماسك المؤسسي ومشاركة القطاعات المختلفة في تنفيذ التنمية المستدامة.

6.5. إن مبدأ "لن يتخلف أحد عن الركب" هو مبدأ أساسي من أهداف التنمية المستدامة، حيث تعد المساواة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين أمورًا جوهرية لتحقيق كافة الأهداف. بينما يدعو الهدف 16 إلى "اتخاذ قرارات سريعة الاستجابة وشاملة وتشاركية وتمثيلية على جميع المستويات"، كما يطالب صراحةً بإمكانية إتاحة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية. كما يتعين على الحكومات أن تضمن بيئة مؤاتية تسمح بانخراط المجتمع المدني فيها والعمل بحرية. ويمكن للفاعلين في المجتمع المدني تحفيز العمل الحكومي من خلال التأييد أو العمل كجهات رقابة، ودعم التنفيذ من خلال تقديم الخدمات، وجهود جمع البيانات أو تسهيل المشاورات حول خطط التنفيذ الحكومية، وإعلام المواطنين وتدريبهم، إلخ.

7. سبل المضي قدما

7.1. يجب أن نجد طريقة للحفاظ على الطبيعة البرية وإيجاد نمط لتلبية احتياجاتنا دون تدمير الطبيعة والكوكب بشكل أكبر، وذلك، عن طريق الحد من التهديد الذي تشكله على التوازن الطبيعي ومن خلال تطبيق مبادئ التنمية المستدامة، ويمكننا تقليل مخاطر حدوث أزمة وبائية في المستقبل وبناء قدرة الاقتصادات والمجتمعات والبيئة على التكيف، مع التركيز بشكل خاص على الحلول التي لها آثار إيجابية على جميع هذه العناصر.

7.2. تنتج عن عملية التحول بعض المخاطر، ولكنها تتيح أيضًا فرصًا استثنائية، لذا، من المهم ربط الفرص التجارية بتطوير الحلول المستدامة. ومن بين المجالات ذات الأولوية نجد: الوقاية من تغير المناخ، والتكيف مع تغير المناخ، والاقتصاد الدائري، ومنع التلوث، والاستخدام المستدام للموارد المائية والبحرية، والنظم البيئية الصحية

7.3. تجدر الإشارة هنا إلى الدور الرئيسي الذي تلعبه الإدارة العامة. حيث يتعين على اللوائح أن توجه السوق نحو الاستدامة وأن تشجع الشركات على التحول إلى التنمية المستدامة والمنخفضة الكربون. ستنجح اللوائح الحكيمة دخول ابتكارات التنمية المستدامة الذكية إلى السوق. ومن أجل خلق فرص جديدة للاستدامة، من المهم تمويل البحث والتطوير، وتشجيع حاضنات الابتكار التي تتعامل مع الابتكار الأخضر والبيئي

7.4. يجب تبني آلية انتقال عادلة لمساعدة الصناعات والمصانع وحتى مناطق بأكملها في الانتقال إلى وظائف واقتصاد أكثر استدامة، بما في ذلك حركة التنقل المستدامة. وتتيح هذه الآلية مجالًا فسيحًا من الفرص – انطلاقًا من الزراعة التقليدية وصولًا إلى الزراعة العضوية، مع التركيز على إنتاج الغذاء والطاقة المحليين، وسلاسل التوريد القصيرة وتوجيه قطاع السياحة نحو تطوير ممارسات مستدامة مقاومة للآزمات المرتبطة بالبيئية والطاقة والصحة.

7.5. يتعين دمج موضوعات التنمية المستدامة في نظام التعليم لخلق المعرفة والمهارات اللازمة لفهم المخاطر والعمل على إيجاد الحلول.

7.6. يجب أن يكون التضامن ومكافحة عدم المساواة والمجتمع العادل وحماية حقوق الإنسان على رأس جدول أعمال الحكومات، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مجتمعات ديمقراطية ومزدهرة يستطيع الشباب البقاء فيها. ويضطلع المجتمع المدني بمهمة المنفذ الذي يجعل من الفضاء المدني ضروريًا لتحقيق خطة عام 2030 عبر نهج تصاعدي ينطلق من القاعدة.

7.7. يجب أن يكون دعم المجتمع المدني في المنطقة عنصراً أساسياً في برامج المساعدة والتنمية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في المستقبل، من أجل تقوية وتعزيز دور الفاعلين في المجتمع المدني في الإصلاحات والتغييرات الديمقراطية التي تحدث في دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط وتعزيز قدرتهم على الانخراط في العمل مع السلطات العامة (على سبيل المثال مشروع المنظمات غير الحكومية - "تعزيز الإدارة البيئية عن طريق بناء قدرات المنظمات غير الحكومية" ، وهو مشروع يموله الاتحاد الأوروبي وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - UNDP).

7.8. يلعب تعزيز الحوكمة البيئية وتطوير سياسات بيئية متماسكة دوراً مهماً في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ويعد التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات واتساق السياسات من الأمور الأساسية والضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فمن الضروري بذل مزيد من الجهود للاستفادة من التمويل الخاص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وذلك بشكل أساسي من خلال خلق بيئة أعمال جيدة، في ظل سيادة القانون والاستقرار السياسي.

7.9. يجب تقديم المساعدة لدول الشرق والجنوب في إطار مساعدات وبرامج الاتحاد الأوروبي للتنمية، الثنائية والإقليمية. وينبغي أن تكون البيئة الإقليمية والعمل المناخي ساحة اختبار للنهج المبتكرة وخطط التمويل الجديدة، بحيث يتم اختبارها عبر برامج تجريبية يتم دمجها بعد ذلك وتوسيع نطاقها في البرامج الثنائية (مثل SwitchMED - التحول إلى ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مما يساهم في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة: الهدف 8 - النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والعمل اللائق للجميع، الهدف 9 - البنية التحتية المرنة والتصنيع المستدام والابتكار، الهدف 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ، الهدف 17 - الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة، تتماشى SwitchMed أيضاً مع خطة عمل الاقتصاد الدائري للاتحاد الأوروبي).